يتعلق بجميع ما تعلق به العلم الأزلي وبطل اعتراض من اعترض عليهم
بالمثال السابق الذي انتفى فيه بعض تعلقات الكلام الأزلي ومن
المعلوم أنه لا يلزم من نفي التعلق الخاص نفي التعلق العام وإذا عرفت
مذهب أهل الحق في كلام الله تعالى علمت أن إطلاق السلف رضي الله تعالى
عنهم على كلام الله تعالى أنه محفوظ في الصدور مقروء بالألسنة مكتوب
في المصاحف هو بطريق الحقيقة لا بطريق المجاز وليس يعنون بذلك حلول
كلام الله تعالى القديم في هذه الأشياء تعالى الله عن ذلك وإنما يريدون أن
كلامه جل وعلا مذكور مدلول عليه بتلاوة اللسان وكلام الجنان
وكتابة البنان فهو موجود فيها وجودا علميا لا حلوليا لأن الشيء له
وجودات أربع وجود في الأعيان ووجود في الأذهان ووجود في اللسان
ووجود بالبنان أي بالكتابة بالأصابع فالوجود الأول هو الوجود
الذاتي الحقيقي وسائر الوجودات إنما هي باعتبار الدلالة والفهم وبهذا
تعرف أن التلاوة غير المتلو والقراءة غير المقروء والكتابة غير المكتوب
لأن الأول من كل قسم من هذه الأقسام حادث والثاني منها قديم لا نهاية
له وبالله تعالى التوفيق **ص** والكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فالخبر ما
يحتمل الصدق والكذب لذاته والإنشاء ما لا يحتمل صدقا ولا كذبا لذاته **ش**
يعني أن الكلام وهو ما أفاد نسبة مقصودة لذاتها فهو منحصر في قسمين
وهما الخبر والإنشاء فالخبر هو الكلام الذي يقبل الصدق والكذب
لا لأجل أمر خارج عنه أي لأجل حقيقته من غير نظر إلى المخبر والمادة التي تعلق بها
الكلام كأن يكون من الأمور الضرورية التي لا يقبل إثباتها إلا الصدق
ولا يقبل نفيها إلا الكذب فخرج بالقيد الأول ما لا يحتمل الصدق والكذب
من إنشاء كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والنداء
ودخل في الخبر بسبب تفسير احتمال الصدق والكذب بالنظر إلى ذاته أقسام

الأول

لا الخبر

هو ما أفاد الحكم بوقوع شيء في الخارج أو بعدم وقوعه

هو ما يحسن أن يجاب المتكلم بالإثبات صدقا أو كذبا

(قوله) الأول ما يحتمل الصدق والكذب مطلقا أي بقطع النظر عن حقيقة ذلك
الكلام وبالنظر إلى ما زاد عليه وهو المخبر والمعنى المخبر به ومثاله قول
قائل غير معصوم من الكذب فلان من أهل الجنة أو فلان من أهل النار ونحو
ذلك فإن هذا الكلام يحتمل الصدق والكذب مطلقا سواء نظرنا إلى صورة نسبته
أو إلى مادته ومعناه أو إلى المتكلم به **القسم الثاني** ما يحتمل الصدق والكذب
بالنظر إلى صورة نسبته بقطع النظر عن أمر زائد على ذلك أما إذا نظرنا
إلى زائد على صورة نسبته فإنه ينتفي عنه الاحتمال ويتعين الصدق فلا أثر للكذب
ومثال ذلك أخبار مولانا جل وعلا وأخبار رسله **عليهم الصلاة**
والسلام كقوله تعالى إن المتقين في جنات ونهر وقوله تعالى والسابقون
السابقون أولئك المقربون وقوله تعالى ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار
ونحو ذلك من سائر أخباره تعالى ومثله **قوله عليه الصلاة**
والسلام أنا النبي لا كذب ونحوه من سائر أخباره عليه الصلاة
والسلام فإن هذه الأخبار كلها إذا نظرنا إلى مجرد حقيقتها اللغوية
وقطعنا النظر عما زاد على ذلك فإن خبرها تقبل بمجرد صورتها الصدق
والكذب أما إذا نظرنا إلى زائد على حقائقها وصورتها وهو كون
المخبر بها مولانا جل وعلا المنزه عن نقيصة الكذب عقلا ونقلا ورسوله
المعصوم من الكذب عقلا ونقلا **صلى الله عليه وسلم** فإنه
يرتفع حينئذ عن تلك الأخبار احتمال الصدق والكذب ويتعين لها
الصدق لا غير ومن أمثلة هذا القسم ما يخبر به من الأمور الضرورية ابتداء
نحو قولك الاثنان أكثر من واحد فإن هذا الخبر من حيث النظر إلى صورته
الخبرية مع الإعراض عن معناه الضروري يحتمل الصدق والكذب وإنما
يتعين صدقه ويرتفع عنه الاحتمال إذا نظر إلى زائد على صورته الخبرية
وهو معناه المعلوم بالضرورة وكذا ما يخبر به من الأمور الضرورية

هذا الذي يحتمل بعد ... بصورة نسبته ...

هو الذي ... نسبته ... صيغة أو الكلام ...

١٢١

Copyright © King Saud University